

Distr.: General  
14 May 2021  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة  
البند 5 من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة  
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

## رسائل متطابقة مؤرخة 11 أيار/مايو 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لا بد لي من أن أوجه الانتباه على وجه الاستعجال مرة أخرى إلى العدوان المتصاعد الذي تشنه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في فلسطين المحتلة، والذي يسبب معاناة إنسانية هائلة وتوترات متفاقمة، ويهدد بمزيد من زعزعة الاستقرار في هذه الحالة المضطربة، مما يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

فيوم أمس، 10 أيار/مايو، وفي ظل تصاعد التوترات وتدهور الحالة في القدس الشرقية المحتلة نتيجة لتكثيف التحريض والعنف الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين والأماكن المقدسة، بدأت قوات الاحتلال الإسرائيلية عدوانا عسكريا على قطاع غزة المحاصر. وقد أسفرت الغارات الجوية الإسرائيلية حتى الآن عن مقتل 27 فلسطينيا، من بينهم 9 أطفال وامرأة واحدة، في غزة. ويؤدي هذا العدوان العسكري إلى إلحاق الأذى بمليون شخص من السكان الذين يتعرضون لضائقة شديدة أصلا والذين يسجون بفعل الحصار الإسرائيلي غير القانوني القائم منذ 14 عاما ويعانون من تأثيره اللاإنساني على جميع جوانب الحياة، والذين يربحون الآن مرة أخرى تحت الحصار، ويتعرضون للآلة العسكرية للاحتلال ويُحرمون من الحماية التي يحتاجون إليها بشدة والتي يحق لهم الحصول عليها بموجب القانون الدولي الإنساني. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر على الإطلاق لمثل هذه الهجمات العشوائية على السكان المدنيين.

ومنذ رسالتي السابقة الموجهة إليكم، تدهورت الحالة في القدس الشرقية المحتلة أيضا على جميع المستويات، حيث بلغ ما تقوم به إسرائيل من عنف وتحريض واستنزاف مستويات جديدة، مع قيام كل من قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين المتطرفين باجتياح المدينة وأماكنها المقدسة، مما يؤدي إلى تأجيج التوترات والمشاعر في شهر رمضان المبارك هذا الذي يحتفي به المسلمون. ويوم أمس، 10 أيار/مايو، شنت قوات الاحتلال غارة متعمدة ومنظمة على الحرم القدسي الشريف في إطار محاولة لمرافقة حشود من



المتطرفين المستوطنين في ما يسمى "عرضاً" للاحتفال بالذكرى السنوية لاحتلال إسرائيل غير القانوني للقدس الشرقية في عام 1967.

وداهمت قوات الاحتلال المسجد الأقصى، وأحاطت بالمصلين والمارة العزل وأطلقت النار عشوائياً عليهم. وأصيب أكثر من 300 فلسطيني بجروح من جراء إطلاق الرصاص المعدني المغلف بالمطاط، والقنابل المسببة للارتجاج، وعبوات الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية، وفي اعتداءات جسدية مباشرة ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية. ومضت قوات الاحتلال إلى حد حبس المصلين الفلسطينيين في المسجد الأقصى في حين كانت تدنس المكان المقدس بوابل من المواد الحارقة والسامة، بما في ذلك القنابل اليدوية والدخان الحمضي. وقد نقل أكثر من 80 من المصابين إلى المستشفى وهناك عدد منهم في حالة حرجة. وقد أصيب معظم المصابين في الجزء العلوي من الجسم - الوجه والعينين والرأس والصدر. وعرقلت القوات الإسرائيلية أيضاً وصول المسعفين إلى المصابين واعتدت على الصحفيين والعاملين في القطاع الطبي. وأصيب عشرات المدنيين الفلسطينيين الآخرين بجروح في أماكن أخرى في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة من جراء القوة المفرطة التي استخدمتها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد المدنيين الذين كانوا يحتجون على الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى وعمليات الإخلاء الوشيكة للأسر الفلسطينية في حي الشيخ جراح في القدس.

ويجب على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يدين جميع الأعمال غير القانونية لإسرائيل ويجب أن يطالب بوقف الاعتداءات على المدنيين ووقف جميع التدابير غير القانونية الرامية إلى تغيير طابع مدينة القدس المقدسة وتكوينها الديمغرافي ومركزها، بما في ذلك جميع انتهاكات الوضع التاريخي والقانوني الراهن في المسجد الأقصى.

وفي هذا الصدد، نذكر مرة أخرى بقرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي أدان فيه المجلس إدانة قاطعة "جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، والتي تشمل إلى جانب تدابير أخرى بناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين الإسرائيليين ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتشريد المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقرارات ذات الصلة".

أما تصرف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بهذه الطريقة اللاإنسانية والمارقة، التي تنتهك فيها القانون الدولي وحقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب، فهو ليس أمراً جديداً. ففي كل عام، يُفسد احتفال الناس برمضان في فلسطين بالجرائم والانتهاكات الإسرائيلية الصارخة والمتعمدة ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك قتل وجرح المدنيين، وهدم المنازل، والتشريد القسري، وتدني الأماكن المقدسة والاعتداءات الدنيئة والعنيفة من جانب المتطرفين المستوطنين الذين ما فتئوا يزدادون جرأة في السنوات الأخيرة بتشجيع من الحكومة الإسرائيلية وقوات الاحتلال التابعة لها.

وفي هذه الأيام الماضية، وبالتنسيق مع قوات الاحتلال، اقتحمت حشود من المستوطنين مرارا حي الشيخ جراح في القدس الشرقية، حيث اعتدوا على السكان، وأرهبوهم بالشتم والتهديدات البغيضة والعنصرية، ومنعوهم من الوصول إلى منازلهم. ومما لا يثير الدهشة أن الجولة الأخيرة من تحريض المستوطنين كانت بقيادة سياسيين إسرائيليين وأعضاء في البرلمان الإسرائيلي، بمن فيهم أريه كينغ، وإيتامار بن غفير وبزالي سموتريش، بهدف استفزاز السكان الفلسطينيين الذين يواجهون عمليات الإخلاء القسري التي

تهدف عمدا إلى تعزيز الوجود الاستعماري الإسرائيلي للمستوطنين في القدس الشرقية المحتلة في إطار الخطط الطويلة الأجل لتغيير ديمغرافية المدينة بالقوة وبشكل مصطنع سعيا إلى إيجاد أغلبية يهودية.

ويجتنب الوضع المقلق للشيخ جراح طائفة من جماعات المستوطنين المدعومة من الدولة والمصممة على اقتلاع الفلسطينيين من ديارهم، حيث تعزز جماعات المتطرفين هذه خطط الحكومة الإسرائيلية لترسيخ الاحتلال وسيطرة إسرائيل غير القانونية على الأرض الفلسطينية، مع وجود أقل عدد ممكن من الفلسطينيين، مما يسهل خططها غير القانونية للضم. ويجري القيام بذلك باتباع جميع الوسائل والتدابير غير المشروعة، بما في ذلك من خلال "القضاء" الإسرائيلي، الذي تحايي قراراته المستوطنين الإسرائيليين محاباة هائلة وتشكل جزءا لا يتجزأ من التشريد القسري المنهجي للشعب الفلسطيني وتجريده من ممتلكاته على يد السلطة القائمة بالاحتلال. وكما ذكرت بطيركية القدس اللاتينية فيما يتعلق بالشيخ جراح: "القضية اليوم ليست قضية مخاصمة بين أطراف خاصة على الملكية، بل هي محاولة تقودها إيديولوجية متطرفة تنكر حق الوجود لشخص موجود في بيته".

وتظهر لقطات فيديو مثيرة للقلق مستوطنين، ترافقهم الشرطة وقوات الاحتلال، وهم يسرون عبر الشيخ جراح ويهتفون "مافيت لأرافيم" - "الموت للعرب" - وغيره من الشعارات العنصرية البغيضة. وطوال ليالٍ متتالية، وبينما كان نشطاء فلسطينيون وإسرائيليون ودوليون يتجمعون تضامنا مع الأسر الفلسطينية التي تواجه التشريد القسري، استخدمت قوات الاحتلال القوة العنيفة ضد المتظاهرين السلميين. ووفقا لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، أصيب 17 شخصا بجروح خطيرة بسبب الاستخدام المفرط للقوة. وقد أكد تقرير لمنظمة العفو الدولية صدر في 10 أيار/مايو، من بين تقارير أخرى، التوثيق الميداني للمقمع الوحشي الإسرائيلي للمدنيين الذين يحتجون سلميا على التشريد القسري في القدس الشرقية المحتلة، حيث تعتمد قوات الاحتلال التحريض على الفوضى والعنف وإلحاق الضرر بالمتظاهرين.

وتواصل القوات الإسرائيلية أيضا الاعتقالات التعسفية للفلسطينيين الذين يتظاهرون سلميا ضد هذا الاحتلال غير القانوني ويقفون دافعا عن الأسر الفلسطينية في الشيخ جراح وحقوقها. وكان من بين المعتقلين الكثيرين مريم عفيفي، وهي عضوة في أوركسترا فلسطين للشباب، صُوِّرت في شريط فيديو وهي تُضْرَب وتجر من حجابها على يد جندي إسرائيلي ثم تقاد بعيدا. وبينما كانت مريم مكبلة اليدين على جانب الطريق، سألت الجندي: "هل تريد لأطفالك أن يكبروا وهم يدافعون عن المضطهدين؟" ويجب طرح هذا السؤال في المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك في مجلس الأمن، نظرا لأن الإفلات الإسرائيلي من العقاب يتزايد بلا هوادة بسبب انعدام المساءلة، وتدمير جيل آخر وتدمير أي أفق لتحقيق السلام والاستقرار.

وتعاق آليات القانون الدولي والمساءلة الدولية اليوم بمحاولات المراوغة الزائفة التي تعتمد إخفاء و/أو تجاهل الواقع الذي خلقه الاحتلال الإسرائيلي الحربي منذ 54 عاما: التجريد الجماعي من الملكية، والتمييز المنهجي، والهندسة الديمغرافية، والتشريد القسري، وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني وحتى وجوده ذاته في وطنه. وقد دافع الكثيرون لفترة طويلة للغاية عن حقوق وحريات الشعوب المضطهدة في جميع أنحاء العالم، ولكنهم قصرُوا في تطبيق نفس الحقوق والمبادئ على الشعب الفلسطيني.

واستمرار شلل مجلس الأمن بشأن الحالة في فلسطين أمر غير مقبول. وتتسم الممارسة الطويلة الأمد المتمثلة في استثناء إسرائيل في مجلس الأمن بأنها مكلفة للغاية، وهي لا تؤدي إلا إلى تعزيز الإفلات من العقاب على حساب أرواح الناس، وحقوق الإنسان وأفاق تحقيق السلام والأمن والتعجيل بتداعي سيادة

القانون. وقد آن الأوان للتشكيك في هذه الأخطاء التاريخية باختيار مسار مختلف تحاسب فيه جميع الدول بنفس معايير السلوك الأخلاقي القائمة على مبادئ العدالة والكرامة وعدم تفضيل أو محاباة إحداهما على أخرى. وهذا هو أساس العدالة الحقيقية.

ويجب على مجلس الأمن أن يلتزم بواجبه بموجب الميثاق في صون السلام والأمن الدوليين دون استثناء، بما في ذلك في حالة فلسطين. ولذلك، ندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى العمل على وجه الاستعجال لمعالجة هذه الأزمة وهذا الظلم المتزايد. ولا يمكن للمجلس أن يسمح بانتهاك قراراته انتهاكاً صارخاً ومنهجياً على هذا النحو دون عواقب ولا يمكنه أن يسمح للحالة في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بأن تخرج عن نطاق السيطرة.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 714 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 6 أيار/مايو 2021 (A/ES-10/860-S/2021/438)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم